

## الفصل الثاني

### عمله في مصر

جاء السيد جمال الدين إلى مصر للمرة الثانية في أوائل المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م)، لا على نية الإقامة بها، بل على قصد مشاهدة مناظرها، واستطلاع أحوالها، ولكن (رياض باشا) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر، وأجرت عليه الحكومة - راتباً مقداره ألف قرش كل شهر، نزلاً أكرمه به، لا في مقابل عمل، واهتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم، يستورون زنده، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام، والحكمة النظرية، من طبيعية وعقلية، وعلوم الفلك، والتصوف، وأصول الفقه، بأسلوب طريف، وطريقة مبتكرة، وكانت مدرسته بيته، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر مدرساً، وإنما ذهب إليه زائراً، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب، والإنشاء، والخطابة، وكتابة المقالات الأدبية، والاجتماعية، والسياسة، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات.

وهنا موضع للتساؤل، عما حمل الخديو إسماعيل إلى استمالة الحكيم الأفغاني للإقامة في مصر، وإكرام مثواه، فقد يبدو هذا العمل غريباً، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً، ومجموعة أخلاق ومبادئ، لا ترغب فيه الملوك المستبدون، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان فينال عطفهم ورعايتهم، ويمجرون عليه الأرزاق بلا مقابل، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن في إسماعيل جانباً ممدوحاً، وهو حبه للعلم، ورغبته في نشره ورعايته، وكانت شخصية جمال الدين العلمية، وشهرته في الفلسفة، أقوى ظهوراً، وخاصة في ذلك الحين، من شخصيته

السياسية، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العالم المحقق، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله، فترغيبه إياه فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحاً علمياً، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده.

أما آراء الحكيم السياسية، وكرهيته للاستبداد، ونزعتة الحرة، فلم يكن مثل إسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً، لأنه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً، يأمر وينهى، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده، والصحافة فى بدء عهدنا تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبى، لأن هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة ١٨٧٥، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب إلى حكيم الشرق الإقامة والتدريس فى مصر، وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد، علمية، وأدبية، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦.

وثمة اعتبار آخر، لا يفوتنا الإلماح إليه، ذلك أن جمال الدين قد بارح الآستانة، إذ لم يجد فيها جواً صالحاً للنهضة العلمية، أو الفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه وما لقيه فى «دار الخلافة» من العنت والاضطهاد، وكان إسماعيل ينافس حكومة الآستانة فى المكانة والنفوذ السياسى؛ وينظر إليها بعين الزرابة، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعاً للسلطان العثمانى، وليس خافياً ما كان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل المستقل، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧، وفى إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، وعزمه على إعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات، لولا العقبات السياسية التى اعترضته، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينها، وأخصها فرمان توفى سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقياً سلطة الخديو.

ففى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعداً من الآستانة، فلم يفت إسماعيل

أن يفتنم الفرصة ليحمى العلم في شخص الفيلسوف الأفغاني، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدث، إذ يرى الناس فيه أن مصر تزوى العلماء والحكماء، حين تضيق عنهم «دار الخلافة». وأن عاهل مصر، أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير، لأنه يفسح للعلم رحابه، ويوطئ له في وادي النيل أكنافه.

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم، ولكن إذا علمنا أن وزراء إسماعيل لم يكونوا يصدرن إلا عن رأيه وأمره، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي ينفرد بهذا الصنيع، نحو المترجم، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية.

### أثره العلمي والأدبي في مصر

أقام جمال الدين في مصر، وأخذ يث تعاليمه في نفوس تلاميذه، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم، وهو في كل أحاديثه «لا يسأم، كما يقول عنه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده من الكلام فيها ينير العقل، أو يظهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور أو يستلفت الفكر إلى النظر في الشئون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة».

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم «كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة

منحصرين في عدد قليل، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى، وخيرى باشا، ومحمد باشا سيد أحمد، على ضعف فيه، ومصطفى باشا وهبى، على اختصاص فيه، ومن عدا هؤلاء فيما ساجعون في المراسلات الخاصة، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية، وما شاكلها، ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر المصرى، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم، وأغلبهم أحداث في السن، شيوخ في الصناعة، وما منهم إلا من أخذ عنه أو عن أحد تلاميذه، أو قلد المتصلين به». انتهى كلام الإمام.

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرقى، صالحة لفرس بذور هذه النهضة، وظهور ثمارها، أو بعبارة أخرى، إن مصر بما فيها من الأزهر، والمعاهد العلمية الحديثة، والتقدم العلمى، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى، ولولا هذا الاستعداد، لبقى على هذه الدعوة في مهدها، ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الآستانة، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر، وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمى والفكرى، والسياسى، ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً، أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التي بث فيها دعوته، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم، إذا تهيأت لها أسباب العمل، ووجدت القادة الحكماء.

### أثره الأخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبه عبقرية وروحاً كبيرة، ونفساً قوية، تزينها صفات وأخلاق عالية، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى، وهذبها الحكمة والمعرفة ومحبتها الحياة الحربية التي خاض غمارها في بلاد الأفغان، والتجارب التي مارسها، والشدائد التي عاناها، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صرفه عن أن

يطأطئ الرأس ويقيم على الضيم، وفيه من الثبات ومضاء العزيمة ما جعله يتقلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير علي)، ورحل إلى الهند، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها، وذهب إلى الآستانة، فلم يعرف الملق والدهان، وجهر بالحق، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الآستانة.

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين إلى مصر كانت بلا مراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصري، في ذلك العهد، من خفض الجناح، والصبر على الضيم، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبي على النفوس، وما تؤثر فيها من طريق القدوة، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية، أخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة، ويحارب روح الذلة والاستكانة، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه، ومناهجه في الحياة، مدرسة أخلاقية، رفعت من مستوى النفوس في مصر، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم في عهد إسماعيل ومساوئه. والسخط على تدخل الدول الأجنبية في شئون البلاد.

### الحالة السياسية والمالية في مصر كما شهدها جمال الدين الأفغاني

قضى جمال الدين الأفغاني في مصر ثمانى سنوات وبضعة أشهر من عام ١٨٧١ إلى أن نفى منها سنة ١٨٧٩ وقد شهدت هذه الفترة أحداثاً كبيرة في تاريخ مصر وكانت مرحلة هامة من مراحل كفاح جمال الدين، ويقع معظمها في عهد الخديو إسماعيل، وقد نفى جمال الدين في أوائل عهد توفيق.

كان إسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً، يتولاه بنفسه، وظلت كل صغيرة

وكبيرة من شئون الحكومة رهن إشارته بحيث كان يحق له أن يحاكمى لويس الرابع عشر ملك فرنسا في قوله «إنما الدولة أنا» إلى أن حدث التدخل الأجنبي بواسطة (صندوق الدين) سنة ١٨٧٦ ثم الرقابة الثنائية البريطانية والفرنسية، ثم الوزارة المختلطة، فغلت سلطته بما كسبه الأجانب من التدخل في شئون الحكومة المالية والسياسية، ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) سوى موظفين لدى الخديو، يعينهم لإدارة النظارات المعروفة في ذلك العصر، وكانت تسمى (دواوين)، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن الخديو، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام (المفتشين العموميين) وهما مفتش الوجه البحرى، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية في الحكومة بأمر الخديو، وليس معروفًا على وجه التحقيق ما هى الحكمة في إيجاد هذا النظام الذى يجعل سلطة المفتشين مساوية لسلطة النظار، ويجعلهم أعظم شأنًا من هؤلاء، ويظهر أن السبب في ذلك هو رغبة إسماعيل في أن تتعارض السلطان حتى تكون كل منها رقيب على الأخرى فيطمئن على سلوك كليهما. وهى قاعدة مألوقة في حكومات الاستبداد.

كان الحكم إذن حكمًا استبداديًا لا مجال فيه للحرية، حقًا إن إسماعيل أنشأ سنة ١٨٦٦ مجلسًا سمي (مجلس شورى النواب) ولكنه مجلس استشارى لا يملك سلطة قطعية في أى أمر من الأمور، وقراراته كانت أشبه برغبات ترفع إلى الخديو وله فيها القول الفصل، فلم يكن ممكنًا أن مثل هذا المجلس يؤثر تأثيرًا عمليًا في سياسة الحكومة ولا أن يضع حدًا للحكم المطلق، وتدل الظروف والملايسات على أن إسماعيل حين أنشأه لم يعتزم التخلي عن سلطته المطلقة بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه<sup>(١)</sup>.

هذا من الوجهة السياسية، أما من الوجهة المالية فقد كانت أسوأ منها حالًا، لقد كان أكبر آفات إسماعيل الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرايين الأجانب من غير حساب أو نظر في العواقب، حتى كبل البلاد حكومة وشعبًا بالقروض الفاحشة.

وفي الجدول الآتي بيان الديون التي اقترضها إسماعيل أو اقترضتها الحكومة في عهده:

### قروض مصر في عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠ جنيه انجليزي
الديون السائرة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٧٨	٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
سنة ١٨٨٨	٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
ويضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وترد في سياقتها وهي:	
المتحصل من المقابلة	١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
دين الرزنامة	٣,٣٣٧,٠٠٠ جنيه انجليزي
ثمان أسهم مصر في قناة السويس ما أخذ من الأوقاف الخيرية	٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزي
وبيت المال	٥٣٧,٠٠٠ جنيه انجليزي
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦	٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه انجليزي
المجموع	١٢٦,٣٥٤,٣٦٠ جنيه انجليزي

## نظرة عامة في هذه القروض

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه، وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر.

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر سنة ١٨٦٣ بإسراف سلفه سعيد، واعتزم أن يسير طبقاً لقواعد الاقتصاد والتدبير<sup>(١)</sup>، ونوه بذلك في خطبة ألقاها بحضور وكلاء الدول، وضح فيها برنامجها الذي اعتزم اتباعه في الحكم، فهي بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالأمال الكبار والأمانى الحسان.

قال فيها «إن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية، وسأبذل كل جهدى في اتباع قواعد النظام والاقتصاد، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة لا أتجاوزها أبداً، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة في أعمالها وأمل أن تودى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة».

تلك عهود الخديو إسماعيل في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد.

ولكن لم تكدمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية.

ولم تكن حالة البلاد المالية تستدعى الاقتراض، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم، وكانت تستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج إلى القروض، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء.

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على المخرج، فلم يكن ثمة

(١) تاريخ مصر المال من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦ لبانونو Paronot ص ١٨، ١٩.

حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم<sup>(١)</sup>.

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤، تدرج لتسويغه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون، ولم يرد ميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥,٠٠٠ جنيه، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج.

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف، واستكثر من شراء الأقطان والأملاك لنفسه، والإنفاق عليها، فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول، وما كان سداد ديون سعيد، ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون.

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى رأى، وليس فى كلامه مبالغة، لأن المعروف عن إسماعيل أنه كان يطبعه ميالاً إلى الاستكثار من المال والعقار، وظهرت عليه هذه الميول، منذ ولايته الحكم، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو، حتى صار مالكاً لحمس أطيان القطر المصرى.

كثبت مدام (أو لمب ادوار) Mme Olympe Edward فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل: إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين، وكان يقنى الأقطان فى كل ناحية قدر ما يستطيع، ويلجأ إلى السخرة لزرعها واستصلاحها، ويعقد القرض تلو القرض لأجل طويلة، تاركاً لمن يخلفه فى الحكم أن يسد

(١) تاريخ مصر المالى من عهد سعيد إلى سنة ١٨٧٦ لبانون Paronot ص ١٨، ١٩.

ديونه، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده<sup>(١)</sup>. كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي لم تكن البلاد في حاجة ما إلى الاستدانة واستدان ليعتني الأطيان والعقار.

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه، واشترى في ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ليتخذة مقراً له عندما ينزل الآستانة، ولم يكن لولاية مصر قصور خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل، ولكن إسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته.

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر، فشرع في إقامة سراي الجزيرة المشهورة، وتعددت المباني حولها، ومدت الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها.

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر سنة ١٨٦٥ ولم تحض ثمانية أشهر على القرض الأول.

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني، وهو الأزمة المالية التي عقبته هبوط أسعار القطن، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي، فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين والملاك، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين على أمل سداده من ثمن القطن في الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩، والتاريخ يعيد نفسه)، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم، فاعتزم

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولب أدوار Mme Olympe Edward ص ٤٩.

إسماعيل أن تتدخل الحكومة في هذه الأزمة فحصرت ديون الأهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧٪، وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه،

ولا شك في أن إسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد، ولا الذى سبقه، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة.

اقترض إسماعيل قرضاً سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه ولم يقبض منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه. ورهن في مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنوية الأول).

واستدان قرضاً جديداً من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ورهن في مقابله إيرادات السكك الحديدية.

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق، لكن المفاوضات بشأنه طالت، فلم يطق إسماعيل صبراً، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم، فأتى صفقته أيضاً.

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة، ولم يكن في حاجة إلى هذه القروض، ولكنه أنفقها على بناء قصوره، ودفع منها ثمن أملاك أخيه مصطفى فاضل وعمه محمد عبد الحليم فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا، وامتدت أطماعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى، وكان يحقد عليها لمنافستها إياه على العرش، واشتد عداؤه لهما لمقاومتها إياه في تغيير نظام التوارث، وقد حصل إسماعيل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش في بكر أبنائه. ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها لسلطان

تركيا ولحكام الآستانة للحصول على هذا فرمان، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً، ودفعت ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحلیم.

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد، لأن تغيير نظام توارث العرش كان مسألة شخصية لإسماعيل، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تتسع أملاكه، وتحقيقاً لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها.

واقترض سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض، واختلفت الآراء في تعليقه، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من المرابين الأجانب المقيمين في مصر، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر، ولا حد معلوم، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جداً، وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية، وبناء دار التمثيل، ومضمار لسباق الخيل، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر العالي وسراى مصطفى باشا فاضل برملا الإسكندرية، فكل هذه المباني كان ينفق عليها من الديون، ثابتة كانت أو سائرة، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها.

وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه، وهو مبلغ باهظ يثقل كاهل الخزانة، وفوائده تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون، وفي تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت، فلا هي سددت ولا فوائدها سددت، ولا تم تحويلها.

واشترك الخديو في المعرض العام الذي أقيم ببباريس سنة ١٨٦٧، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب، فأنفق في هذا السبيل وفي رحلته ببباريس ملايين الجنيهات، وكان غرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشاوى والهدايا التي بذلها في الآستانة ليحصل على لقب (خدیو)،

وقد نال فرمان الذى منحه هذا اللقب في ٨ يونية سنة ١٨٦٧ .  
فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال، ولجأ الخديو إلى الاستدانة من جديد.

واقترض فعلاً سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه من بنك أو بنهايم، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات.

أنفق إسماعيل من القرض نحو مليوني جنيه في الآستانة على حفلات وولاتم ورشاوى للسلطان ولرجال حكومته.

وأنفق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالإسكندرية، وتأسيسها بفاخر الأثاث والرياش، من هذا القرض أيضاً أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً.

ولم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين الماء ينضب من الخزانة، وكان إسماعيل مقيداً بما اشترطه في القرض السابق، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين، لا تدع مجالاً للشك في ذلك، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديداً !!

ولكنه كان في حاجة إلى المال فابتكر له وزيره إسماعيل صديق (المفتش) طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩، وهى أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن، ثرى على خمسمائة ألف أردب، قبض ثمنها نقداً، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر، أى بعد جنى محصول القطن الجديد.

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة تاتية، وقبضت ثمنه، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ قرشاً، واتفقوا على أن تدفع

لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢٪ سنوياً أى أن ربحهم بلغ ١٠٪ سنوياً.

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة، فقد كانت الحكومة تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها، وتتسلم الثمن فوراً، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته إياها، ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة، مع فوائد لا تقل عن ١٨٪ أو ٢٠ في المائة، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلي الذى أخذته من التاجر، بل على المبلغ التالى المقدر ثمناً لغلاله، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة.

وإذ كان إسماعيل مقيداً بعدم الاقتراض طبقاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الحكومة التركية، فحاولت وضع حد لها، وحظرت على الحديدو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنها، ولكن إسماعيل كان يريد الإقتراض بأية وسيلة، فلم ير بدأً من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص.

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيهه بفائدة ٧٪ بضمان أطيانه الخاصة، عدا الأطيان التى رهنها سابقاً، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى، وصدر بواقع ٦٧ في المائة، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الحديدو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه، ولكنه يسد على القيمة الاسمية وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيهها في عشرين سنة، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنوياً لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنيهها أى ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال المدفوع.

وبلغت الديون السائرة نحو خمسة وعشرين مليون جنيهه.

أما فوائد هذه الديون السائرة، فلم يكن لها حساب معلوم، فالسيوجليون دنجلار، Gellion Danglar يقول في رسائله<sup>(١)</sup> أن الدائرة الخاصة وهى دائرة

(١) رسائل عن مصر الحديثة ص ٦٦.

الحديو إسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠% و ٢٤% في السنة، وأن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر.

### الحالة المالية سنة ١٨٧٠

يتضح مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التي عقدها إسماعيل، ومقدار الارتياك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن.

على أن هذه الحالة، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد، فلو وضع إسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه، لسار بالبلاد في طريق مأمون، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة، ولكنه على العكس استمر في خطته، وتلت القروض قروض، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي.

ومما جعل إسماعيل يتمادى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة، وتحاسبها على الأموال التي تبدها، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التي يقدمها وزير المالية إسماعيل صديق في كل انعقاد، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية، وما جرته من الخراب على البلاد، وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض أعتراضاً جدياً على تلك السياسة، أو يبصر الحديو بعواقبها الوخيمة، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الحديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة.

وفي سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية، فاضطربت الأسواق في أوروبا، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض، وكان الحديو في حاجة إلى المال، فعمد وزير ماليته إلى زيادة

الضرائب، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته، فابتدع طريقة تعد بمنزلة قرض إجباري يجبي من الأهالي، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١.

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة، لا تزيد مدتها عن ست سنوات، علاوة على الضريبة السنوية، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ¼٪.

وقد جعل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرياج بالنسبة لسائر الأهلين، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة، وخاصة في المسائل المالية، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكهرين، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقاً وضنكاً.

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١، وبلغ مجموع ما جبهته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة ١٨٧٧.

وانتظر إسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التي حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨، وسعى جهده في الاستانة وبدل فيها الأموال الطائلة من الرشاوى والهدايا ليبلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذي يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية، فناله في سنة ١٨٧٢.

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر إسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبنهايم المالى قدره ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وهو أكبر القروض من جهة القيمة، وأسوؤها من جهة الشروط، وقد دعاه المالىون «القرض الكبير»، وهو حقيق بأن يسمى «القرض المشنوم».

وكانت حجته في هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة، ولكنه في الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية، وبقيت الديون السائرة كما كانت.

عقد هذا القرض بفائدة ٧٪ وقيمة سنداته ٨٤¼ في المائة، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النقص والخصم والسمسة ٢٠,٧٤٠,٠٧٧ جنيه، أي بنقص ٣٧٪ من قيمة الدين الاسمية، فخرست الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه، في حين أنها التزمت بقسط سنوي لسداده يبلغ ٢,٢٦٥,٦٧١ جنيه، ثم أنها لم تقيض المبلغ نقداً، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية.

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبئاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط، وليس في تاريخ القروض، في العالم قاطبة، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة، بل هذه السرقة العلتية، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط.

ومن تهكم الأقدار أن السنة التي عقد فيها إسماعيل هذا القرض المنحوس هي ذات السنة التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذي خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا، أو بعبارة أخرى أن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالي ثم السياسي.

واحتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤، فابتدع له وزير ماليته إسماعيل صديق (المفتش) وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالي ديناً سمى (دين الرزنامة).

كانت مصلحة «الرزنامة» تودع فيها رموس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة الرزنامة، بأن يدعو فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات، على أن تكون المائة فيها مائة،

ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩٪.

وقد أوجس الأهلون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم، لأنهم عالمون بصيرها، لكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التي اتبعتها في تحصيل المقابلة، فبلغ ما ساهم فيه الأهالي من سندات هذا القرض الإجبارى ٣,٣٣٧,٠٠٠ جنيه، لم يدخل الخزانة منها سوى ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه، ولم تدفع من فوائدها سوى جزءه من فوائد السنة الأولى.

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأيتام.

وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧,٠٠٠ جنيه.

واستمر إسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب، فازداد الدين السائر تضخماً.

وثمة مطلوبات من الحكومة لتجار ومقاولين ودوائر، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات وقد بلغت هذه المطلوبات ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه أضيفت إلى الدين السائر.

### التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي أوجزناه، لأن هذه القروض هي أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون، فيصبح أسير دائنيه، والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يتبلغ معظم ميزانية الحكومة، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب

التدخل الأجنبي في شئون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل مالياً، ولكنه كان يطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلًا مزدوجًا.

وقد أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس، وهي صفقة خاسرة لأن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٢.

ولما ساءت حالة الخزانة، ورأى إسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقنتها في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية، وذلك أنه عرض سنة ١٨٧٥ على بريطانيا إيفاد موظف مالي كفء يدرس حالة الحكومة المالية، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذي يعترف به في هذه الوزارة.

وكان تقدير إسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها، فيرتكن على هذا التقرير، لكي يقنع البيوت المالية الأوروبية باقتراضه من جديد، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجحاً لحالة البلاد المالية، بل هو مضاعفة للداء الذي أصابها من القروض.

وقد اتجه إسماعيل صوب إنجلترا في طلب هذه البعثة، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضة من الحرب السبعينية، ومع أنها كانت قبله أنظاره من قبل، فإن هزيمتها في تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو بريطانيا، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة.

لبت الحكومة الإنجليزية نداء إسماعيل، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في شئون مصر، وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة

المستر «استفن كيف» «Cave» أحد المالين المدودين من الإنجليز، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف».

كانت هذه البعثة وما حولها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته، مظهرًا من مظاهر التدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة، فكانتا ضربتين قاصمتين، أصابتا مصر في استقلالها المالى وكيانها القومى.

جاءت البعثة إلى مصر وفحصت حالة مصر المالية وقدمت تقريرها، أشارت فيه إلى سوء حالة المالية المصرية، واقترحت كشرط ضرورى لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذى ثقة أشارت تلميحا بأن يكون بريطانيا، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضا إلا بموافقتها.

وسارت الضائقة المالية في طريقها، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون، وأخيرا عجزت عن الوفاء، فأصدر الخديو مرسوما في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة في أبريل ومايو ثلاثة أشهر، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا للمحافظة على الظواهر، وكان الغرض هو التأجيل إلى ما شاء الله، وأعلن هذا المرسوم في بورصة الإسكندرية يوم ٨ أبريل، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع، أو عبارة أخرى بالإفلاس، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية واستهدف إسماعيل لمطاعن المالىين والمرايين الأجانب، وانقلبوا يتهددون ويتوعدون، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتعلقون.

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية، وما تنطوى عليه من الأخطار، وما يجر إليه سخط المالىين الأوروبيين من العواقب، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرضونه، فقدم وكلاء المالىين الفرنسيين مشروعًا بإنشاء (صندوق الدين) وتوحيد الديون.

واستجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين، وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء (صندوق الدين) ومهمته أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية، وخصص له إيراد مديريات الغربية، والمنوفية، والبحيرة، وأسيوط، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية، إيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش، وإيراد السكك الحديدية، ورسوم الدخان، وإيراد المصلح (ضريبة الملح)، ومصايد المطرية (دقهلية)، ورسوم الكبارى، وعوايد الملاحة في النيل، وإيراد كوبرى قصر النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية.

ولا نزاع في أنه، من جهة الحق والقانون، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بتلك السلطة، ولكن فكرة الطمع والاستعمار، وغلبة القوى على الضعيف، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها.

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦، أصدر الخديو مرسوماً ثانياً بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد، سمي (الدين الموحد) قدره ٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي، بفائدة سبعة في المائة، يسدد في ٦٥ سنة، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم.

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية، أصدر الخديو في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوماً ثالثاً بإنشاء (مجلس أعلى للمالية)، مؤلف من عشرة أعضاء، خمسة أجانب، وخمسة وطنيين، ومن رئيس يعينه الخديو، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) والثالث بتحقيق الحسابات، ويبدى المجلس - رأياً في ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيساً لهذا المجلس!

## الرقابة الثنائية البريطانية الفرنسية على شؤون مصر المالية

إن إنشاء صندوق الدين، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية، وتوحيد الديون، كل هذه الوسائل، على ما فيها من اقتيات على سلطة الحكومة، لم تقنع الحكومة البريطانية، ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين، فامتعت عن تعيين مندوب عنها في صندوق الدين، وجاهدت بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين.

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي، بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الأجنبية في سياستها وتصرفاتها الداخلية، واتفقت مع فرنسا على خطة موحدة لإكراه إسماعيل على قبول الأوضاع التي يقترحها، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، ووضع السكك الحديدية، وميناء الإسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة.

وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان، فتردد إسماعيل في قبول هذه المطالب الجائرة، وقامت في البلاد حركة استياء شديدة من جورها، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعمه مقاومة الدولتين البريطانية والفرنسية، فنزل أخيراً على إرادتها ورضى بالرقابة الثنائية سنة ١٨٧٦.

### الوزارة المختلطة

وأعقب فرض الرقابة الثنائية تأليف (لجنة تحقيق عليا) أوروبية سنة ١٨٧٨ لفحص شؤون الحكومة المالية، ثم تعيين وزارة مختلطة في نفس السنة برياسة نوبار وفيها وزيران أوروبيان أحدهما بريطاني وهو ريفرس ويلسن Rivvers

Wilson وقد تولى وزارة المالية، والثاني فرنسى وهو دى بلينير De Blig- nieres وقد تولى وزارة الأشغال، فكان تعيين هذه الوزارة إهانة للبلاد وصدمة لشعور الأهلين الذين سموها الوزارة الأوروبية.

### النهضة الوطنية والسياسية

فهذا التدخل الأجنبى فى شئون البلاد المالية والسياسية والعدوان على استقلالها وكرامتها كان من الأسباب الجوهرية التى حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساوئه، لأن سياسة الحكومة هى التى أفضت إلى هذا العدوان الصارخ.

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية فى مصر، ووجدت مبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلاً إلى النفوس، فكانت من العوامل الهامة فى ظهور هذه النهضة التى شغلت السنوات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أدوار الحركة القومية.

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية، وإقبال الناس عليها، فمن الصحف التى كان لجمال الدين يد فى إنشائها أو تحريرها جريدة (مصر) التى ظهرت سنة ١٨٧٧، وهى جريدة أسبوعية لمحررها أديب إسحق ومديرها سليم نقاش وقد أنشأ الاثنان أيضاً سنة ١٨٧٨ صحيفة يومية بالإسكندرية باسم جريدة (التجارة) وسياسة الصحيفتين وطنية حماسية تجلت فيها تعاليم جمال الدين وروحه وكانت له فى الصحيفتين بعض المقالات يكتبها أو يملئها على تلاميذه وكانت صحيفة (مصر) تنشر له بعض المقالات تارة باسمه ومرة باسم (المزهر بن وضاح).

وجريدة (مرآة الشرق) وقد تولاها سليم عنحورى ثم إبراهيم اللقانى بإيعاز من جمال الدين الأفغانى.

وجريدة (أبو نضارة) ليعقوب صنوع الذى كان على صلة به. وكان لهذه الصحف وغيرها فضل كبير فى إنارة البصائر والأفكار وتوجيه

الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وتبرم المواطنين بحالتها السياسية والمالية، فكانت من عوامل النهضة السياسية والأدبية في البلاد.

ومن مآثر جمال الدين الأفغانى ظهور روح اليقظة والمعارضة فى مجلس شورى النواب على يد نواب نفع فيهم من روحه وعلى رأسهم النائب عبد السلام المويلحى الذى يعد من تلاميذه الأفاضل. وإنك لتلمس الصلة الروحية بينها، من الكلمات والعبارات الرائعة التى كان المويلحى يجهر بها فى جلسات مجلس شورى النواب، فإن هذه العبارات هى قبس من روح الحكيم الأفغانى.

وقد جاء ذكر النائب المويلحى ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم العنحورى الأديب السورى حين زار مصر ووصف مكانة جمال الدين بقوله:

«وفى خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وسماً مقامه، لأنه تداخل فى السياسات وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية، مثل محمود باشا سامى البارودى الذى نفى أخيراً مع عراقى إلى جزيرة سيلان، وعبد السلام بك المويلحى النائب المصرى فى دار الندوة، وأخيه إبراهيم (المويلحى) كاتب الضابطة، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره، ويعلمون بين الناس مناره، من أرباب الأقلام، مثل الشيخ محمد عبده، وإبراهيم اللقانى، وعلى بك مظهر، والشاعر الزرقانى، وأبى الوفاء القونى فى مصر (القاهرة)، وسليم النقاش، وأديب اسحق، وعبد الله نديم فى الإسكندرية».

\*\*\*

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ دوراً جديداً امتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس أعضاء مجلس شورى النواب وبدت هذه الروح فى مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد أن كان يخيّم عليه الخمول والجمود فى الأدوار السابقة.

فلما اجتمع المجلس فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ كان جوابه على خطبة العرش مكتوباً بأسلوب جديد وروح جديدة تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى

كانت ترد في الأجوبة السابقة، وتضاءلت فيه أساليب العبودية للخدوي، مما دل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة، وهذا ينبيء بتطور الأفكار وتقدم لغة الكتابة والإنشاء.

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفأ برهنوا على حصافة في الرأي وقدرة في المنطق، وسداد في المقصد، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر): محمود العطار، وعبد السلام المويلحي، ومحمد راضي، وعثمان الهرميل، ومحمود سالم، وبديني الشريعي، وإبراهيم الجيار، وغيرهم.

وقد أصدرت الحكومة مرسوماً في يناير سنة ١٨٧٩ قضى بأن القوانين المتعلقة بالشئون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو، وأغفل مجلس شورى النواب، ففي جلسة تالية لصدور هذا المرسوم اعترض النائبان محمود العطار وعبد السلام المويلحي على إغفال المجلس، ومطالباً بعرض القوانين المالية عليه ووجوب إقراره لها، ووافق النواب على هذا الاعتراض، فحدثت أزمة بين المجلس والحكومة، وازداد نفور الأمة من وزارة (نوبار) واتسعت حركة المعارضة ضدها داخل المجلس وخارجه.

وعطلت الوزارة جريدة (التجارة) لأديب اسحق وجريدة (الوطن) لميخائيل عبد السيد خمسة عشر يوماً لإثارتها الخواطر في كتاباتها.

### ثورة ضباط الجيش - ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة ضباط الجيش على وزارة نوبار (١٨ فبراير سنة ١٨٧٩)، وكانت هذه الثورة صدى لشعور المواطنين ضد هذه الوزارة، فقد أسرفت في عمالة الدائنين الأجانب وعينت كثيراً من الأوروبيين في المناصب الهامة للحكومة، وأهدرت حقوق الموظفين الوطنيين وعزلت طائفة منهم، وأحالت إلى الاستيداع ٢٥٠٠ من ضباط الجيش بحجة الحاجة إلى ضغط المصروفات.

فتار الضباط واحتشدوا يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ واتجهوا إلى وزارة المالية، واتصلوا بطائفة من أعضاء مجلس شورى النواب ليشاركوهم في مظاهراتهم، واكتفى بعضهم بالسير في موكب المظاهرة، راكبين حميرهم، فكان هذا العمل اشتراكاً من هيئة المجلس في المظاهرة، واعتدى الثائرون على (نوبار) بالضرب، وطرحوه أرضاً، كما اعتدوا على (ريفرس ويلسن) وزير المالية، واقتحموا وزارة المالية، وجسوا بإحدى غرفها نوبار وريفرس ويلسن ورياض، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار.

زلزلت هذه الثورة مركز وزارة نوبار، فاستقالت في اليوم التالي، وتألقت وزارة جديدة برئاسة توفيق بن إسماعيل وفيها الوزيران الأوربيان ريفرس ويلسن ودى بلينيير، وخولا حق (الفتيو) أى وقف أى قرار لمجلس الوزراء لا يرضيان به، فاستمرت الخواطر تائرة.

وسلكت وزارة توفيق إزاء مجلس شورى النواب مسلك العنت والإرهاق فاستصدرت من إسماعيل مرسوماً بانفضاضه بحجة انتهاء مدته، ولم تكن قد انتهت، فرفض المجلس الإذعان لهذا القرار وكتب النواب عريضة بذلك إلى الخديو إسماعيل.

### الجمعية الوطنية - أبريل سنة ١٨٧٩

ولم يكتفوا بذلك بل تشاوروا فيما يجب عمله تجاه هذه الأزمة، واشركوا معهم في التشاور العلماء وأصحاب الرأي والأعيان والتجار، واجتمعوا جميعاً بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف، ثم في منزل إسماعيل راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه، وعقدوا بداره (جمعية وطنية) واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به المشروع الذى وضعه ريفرس ويلسن وزير المالية والذى كان أساسه جعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها، أى في حالة إفلاس، وجعلوا أساس مشروعهم اعتبار إيرادات الحكومة كافية للوفاء بمصروفاتها بما فيها أقساط الديون، وذلك بكفالتهم، وتأليف وزارة وطنية، وتعديل نظام مجلس

شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد وقع على بيان الجمعية الوطنية ستون من أعضاء مجلس شورى النواب، وستون من العلماء والهيئات الدينية، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريك الأقباط، وحاخام الإسرائيليين، و ٤٢ من الأعيان، و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و ٩٣ من ضباط الجيش.

وقدم وفد من الأحرار (اللائحة الوطنية) كما سموها إلى الخديو إسماعيل. فلم ير بدأ من الاستجابة لمطالبهم، وعهد إلى محمد شريف تأليف الوزارة الجديدة، فألفها خالية من الوزراء الأجانب، وبدا من خطاب إسماعيل إلى شريف أنه يقر اللائحة الوطنية، وقرر فيه مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب، وبذلك اكتملت سلطة هذا المجلس بتقرير هذا المبدأ الذى هو حجر الزاوية في النظام الدستورى.

ولكن الدول الأوروبية وقفت للوزارة الوطنية بالمرصاد وسعت جهودها في خلع إسماعيل، ووافقتها حكومة الاستانة على مؤامرتها، وأعلنت خلعه في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩.

وتولى توفيق مسند الخديوية، وكان أبرز عمل له أن أقصى شريف عن الوزارة وعطل الحياة النيابية زهاء سنتين حتى قامت الثورة العراقية.